

إعلان

بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

- انطلاقاً من قناعتنا الراسخة والمشاركة بضرورة القيام بخطوة تشريعية حاسمة وشجاعة تلغي عقوبة الإعدام وتكرس الحق في الحياة، في سياق تعزيز التراكم الحقوقي والمؤسساتي المغربي،

نحن المشاركون والمشاركات في الندوة الصحفية الترافعية السنوية المنعقدة بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2026

- إذ نستحضر ترسيخ الدستور المغربي في فصله العشرين للحق في الحياة باعتباره «أول الحقوق لكل إنسان، ويحمي القانون يحمي هذا الحق»، ومنعه، في فصله الثاني والعشرين، المساس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، تحت أي ظرف ومن قبل أي جهة كانت؛
- وإذ نذكر بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الواردة في تقريرها الختامي لسنة 2006، ولا سيما تلك المتعلقة بالانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإصلاح منظومة العدالة الجنائية، التي شكلت أحد الأسس المرجعية للترافع من أجل إلغاء عقوبة الإعدام؛
- وإذ نأخذ بعين الاعتبار الوقف الفعلي لتنفيذ عقوبة الإعدام في المغرب منذ سنة 1993، والذي شكل ممارسة متواترة ومستقرة على مدى أكثر من ثلاثة عقود، برهنت إمكانية حماية المجتمع وتحقيق العدالة دون اللجوء إلى تنفيذ هذه العقوبة، إلى جانب العفو الملكي السامي الذي شمل العشرات من المحكومين بالإعدام وحول أحكامهم إلى عقوبات سالبة للحرية؛
- وإذ نعتبر أن مراجعة المنظومة الجنائية تشكل فرصة لإعادة النظر في فلسفة العقاب، وجعل الحق في الحياة ركيزة أساسية للسياسة الجنائية، بما ينسجم مع التزامات المغرب الدولية، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- وإذ نسجل التصويت الإيجابي للمملكة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام، وما يعكسه هذا التصويت من انخراط في المسار الدولي الرامي إلى إلغاء هذه العقوبة؛
- وإذ نعتبر أن الشروط الموضوعية لإلغاء عقوبة الإعدام قد نضجت في المغرب، سواء على المستوى الدستوري أو الحقوقي، وأن الوقت قد حان لترجمة المكتسبات إلى تحول تشريعي واضح يلغي عقوبة الإعدام من كل الجرائم دون استثناء؛

نعلن ما يلي:

• **أولاً:** ندعو الحكومة الجديدة إلى إدراج إلغاء عقوبة الإعدام ضمن أولويات الإصلاحات التشريعية ، والعمل على إلغائها من القانون الجنائي، بما ينسجم مع الفصل 20 من الدستور ومع التزامات المغرب الدولية؛

• **ثانياً:** ندعو البرلمان إلى القطع مع التردد التشريعي تكريسا للفصل 20 من الدستور؛

• **ثالثاً:** ندعو الحكومة إلى المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بهدف تأكيد التزام المغرب النهائي بضمانات الحق في الحياة؛

• **رابعاً:** نؤكد أن إلغاء عقوبة الإعدام لا يعني التساهل مع الجريمة، ولا إنكار معاناة الضحايا وأسْرهم، بل هو خطوة نحو عدالة أكثر إنسانية، قادرة على حماية المجتمع، وإنصاف الضحايا، وفتح آفاق الإصلاح والتأهيل، دون أن تجعل من سلب الحياة أداة من أدواتها؛

• **خامساً:** ندعو الجميع إلى المساهمة في النهوض بالنقاش المجتمعي حول الحق في الحياة، بعيدا عن الانفعالات الظرفية التي قد تعقب الجرائم التي تعاقب بالاعدام وفي احترام للقيم الدستورية وللكرامة الإنسانية.

حرر بالرباط، 20 أكتوبر 2026

عقوبة الإعدام

†ΣCΣUΗ† I †CIVΣU†

حين يختبر المجتمع
في إنسانيته

οΛΛοϚ Λο ΣΗΗUοCοO
UοC8I X †HXοH †IΘ

